الاسلامية المقدسة ، بينما يرفع علم الفاتيكان على الاماكن المسيحية المقدسة . واضاف الملك نقاطا يمكن اعتبارها تبريرا سياسيا للمشروع ، ركز فيها على القول بأن اغلب الدول العربية ، والدول الاربع الكبرى موافقة عليه ، كذلك اغلبية القيادات في الضفتين ، وان سوء الوضع العربي يستدعي تحركا سريعا لايجاد مخرج يتجنب تكريس الاحتلال الاسرائيلي ، تكرارا لتجربة عام ١٩٤٨ ، وقد كانت النية ان لا يطرح هذا المشروع الا بعد انجاز التسوية الجزئية بين مصر واسرائيل ، ولكن الضغوط الدولية فرضت ان يتم الاعلان عنه في هذا الوقت بالذات .

وبعد ان انتهى السيد نجيب الاحمد من عرض هذه النقاط ، ابلغ العميد مصباح البدبري رئيس اركان جيش التحرير الفلسطيني ان الملك حسين يوجه له دعوة رسمية لزيارة الاردن ، وانه سيستقبل اذا ابى الدعوة استقبالا رسميا على غرار ما يستقبل رؤساء اركان الدول*.

المواقف الرسمية : وفور تكامل صورة المعلومات هذه ، بدأ بحث اللجنة التنفيذية في الموقف السياسي المطلوب ازاء ذلك ، وهنا برزت ثلاثة مواقف : ١ ــ موقف الاعضاء الذين التزموا الصمت الكامل . ٢ ــ موقف الاعضاء الذين طالبوا بالتريث ، وعدم اصدار موقف سريع ، واعطاء الوقت اللازم للدرس والتفكير ، في محاولة للتهوين من شأن المشروع وقيمته . ٣ ــ الاعضاء المطالبون بموقف واضح وفوري يصدر عن اللجنة التنفيذية حتى لا يكون التأخر مجالا لاحداث اي بلبلة جماهيرية حول موقف حركة المقاومة من المشروع .

وازاء هذا الخلاف حول الموقف وتوقيته تقرر الاكتفاء ببيان يصدر عن السيد كمال ناصر بصفته الناطق الرسمي بلسان منظمة التحرير . ولكن لوحظ انه صدرت في نفس هذا اليوم ثلاثة مواقف حول المشروع . الموقف الاول صدر على لسان الاخ « ابو يوسف » رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان وقال فيه ان المشروع « عملية اجهاض لحركة الثورة الفلسطينية ... وضربة لتطلعات الشعب الفلسطيني الذي يرى ان استعادة كامل حقوقه لا تتم الا من خلال عودته الى ارضه ، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية » . والموقف الثاني صدر في نشرة « فتح » اليومية وجاء فيه ان خطة الملك تعتبر خطوة نحو « تصفية القضية الفلسطينية ... وان الثورة الفلسطينية وجماهيرها هي التي تملك ، في النضال والممارسة ، حق تقرير مصير الوطن الفلسطيني » . ولم يكن هذان الموقفان بالرغم من وضوحهما الكامل موقفين رسميين ، بينما كان الموقف الثالث الذي صدر عن الجبهة الديمقراطية موقفا رسميا ، اذ قالت في بيان سياسي صادر باسمها ان « السلطات الملكية الهاشمية في عمان تكشف خيانتها السافرة للقضية الفلسطينية ... وان فتح جبهة صدام وصراع عريض على امتداد الارض « الفلسطينية » ــ العربية ضد الصهيونية والامبريالية وحلفائها من الرجعيين العرب ... هي الطريق لاحباط المؤامرة » . وكان هذا البيان اول بيان سياسي يصدر عن تنظيم فدائي ، ويعلن فيه موقفا واضحا ضد المشروع .

في اليوم التالي (١٥ آذار) عقد الملك حسين مؤتمرا صحفيا اعلن فيه مشروعه ، وجاءت بنوده العملية مطابقة لما ورد قبل ذلك في نشرة فتح اضافة الى ديباجة تاريخية مليئة بالتزوير حول دور الاسرة الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية . وازاء الاعلان الرسمي عن المشروع ، اصدرت اربع منظمات فدائية بيانات سياسية تحدد فيها مواقفها . الجبهة الشعبية اصدرت بيانا قالت فيه « ان المؤامرة الامبريالية الصهيونية التي خطا النظام العميل اليوم خطوته التنفيذية الاولى على طريقها ليست مؤامرة لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية فحسب ، وانما هي المباشرة العملية في نقل الصهيونية من حركة لاستيطان فلسطين واقامة كيان غاصب فوقها ، الى مرحلة صيرورتها امبراطورية امبريالية تهيمن على المنطقة باسرها » وقال بيان الجبهة « ان الوقوف في وجه هذا المخطط ليس مهمة حركة المقاومة الفلسطينية وجماهير شعب فلسطين فحسب ، وانما هو بالاضافة الى ذلك مهمة مجموع القوى الوطنية والتقدمية

---

* ملاحظة من رئيس التحرير : اوضح العميد البديري والاستاذ كمال ناصر في جريدة النهار ، في ٧٢/٣/١٧ ، ان السيد نجيب الاحمد هو ضابط في جيش التحرير « ولم يرسله الملك حسين او غير الملك » انما ارسله القائد العسكري في الاردن لجيش التحرير الفلسطيني للبحث في أمور مسلكية .